مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد: 12 /العدد: 01 (2021) ص 194-208

جدلية السياسي والعسكري في تركيا وانعكاساته على محاولة انقلاب 2016

The political and military dialectic in Turkey and its implications for the 2016 coup attemp

زروقة إسماعيل

جامعة المسيلة (الجزائر)

ismail.zerrouga@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 29 أفريل 2021

تاريخ القبول: 31 ماي 2021

الكلمات المفتاحية:

- ✓ العلاقات المدنية العسكرية:
- ✓ جمهورية تركيا:
- ✓ انقلاب 2016:

الملخص:

يعد دور المؤسسة العسكرية هوالظاهرة الأبرز في الحياة السياسية في تركيا، ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2002، حدثت هناك تغيرات وتحولات داخل تركيا، اذ تبنى الحزب سياسات اصلاحية شملت كافة المجالات، والهادفة إلى فرض السيطرة المدنية وإبعاد المؤسسة العسكرية بصورة كاملة عن الحياة السياسية، لتصبح بذلك العلاقة محل شد وجذب بين مؤسسة عسكرية يشهد لها التاريخ التركي ،وبين حزب مدني ذورؤية متجددة واستراتيجية شاملة لدور الدولة في الحياة العامة، وهذا ما تهدف هذه الدراسة معالجته وفق مقاربة نقدية لجدلية السياسي والعسكري في تركيا، وما انتجته من سياسات عملية تجاه محاولة انقلاب 2016.

Article info

Received 29 April 2021
Accepted 31 May 2021

Keywords:

- ✓ Civil military relations:
- ✓ Republic of turkey:
- ✓ Coup 2

Abstract :

The role of the military is the most prominent phenomenon in Turkey's political life, And with the success of the Justice and Development Party in the 2002 elections, There have been changes and transformations inside Turkey, The party has adopted reform policies in all fields, Its aim is to impose civilian control and completely exclude the military establishment from political life, Thus, the relationship becomes a point of tension and attraction between a military establishment that Turkish history witnesses, And between a civil party with a renewed vision and a total strategy for the role of the state in public life, This is what this study aims to address according to a critical approach to the political and military dialectic in Turkey, And the practical policies it produced towards the 2016 coup attemp

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسة العسكرية التركية من بين المؤسسات الأكثر تنظيما والأقوى هيكلة وتأثيرا، بحيث استطاعت أن تؤسس لنخبة غير عسكرية في تركيا من بيروقراطيين ومثقفين، أنيطت لهم مهمة حماية الجمهورية داخليا، وكذا مراقبة سلوك مواطنيها، في حين دأب دورها خارجيا في حماية سيادة البلاد، أما محليا فتمثل في الارتقاء بالمجتمع التركي صوب التحديث، في مقابل ذلك إبان وصوله للسلطة تبنى حزب العدالة والتنمية برنامجا تنمويا إصلاحيا، ركز فيه على الإصلاح الهيكلي وتحرير الاقتصاد، من اجل تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، ولعل هذا التدرج الفكري والعملي يكونا قد مكناه من كسب دعم رجال الأعمال وطبقة واسعة من التكنوقراط، ليتحول بموجب ذلك من مجرد حزب مشكل للحكومة إلى رافعة أساسية في إعادة تشكيل وبناء الحياة السياسية في البلاد على أسس جديدة، وهوما أدى بالعلاقة بين الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية الى التصادم، ترجمتها محاولة الانقلاب الفاشل في **15** جويلية **2016**، وبالتالي نطرح الإشكالية التالية: **هل يمكن اعتبار الانقلاب الفاشل في تركيا بمثابة التأسيس لمرحلة جديدة في العلاقات المدنية العسكرية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:كلما نجحت السلطة المدنية في إدارة الحياة العامة برشادة كلما تراجعت هيمنة العسكرية في تركيا.

ولتحليل الموضوع قمنا باتباع منهج دراسة الحالة، لما يمكننا من دراسة العلاقات المدنية العسكرية ككل متكامل انطلاقا من تتبع أسباب العلاقة الى البحث عن الحلول والوصول الى النتائج، إضافة الى المنهج الوصفي لتحليل الظاهرة قيد الدراسة من خلال التفكيك وإعادة البناء.

2. تطور المؤسسة العسكرية التركية

عند الحديث عن دور المؤسسة العسكرية التركية لا بد من الرجوع الى مرحلة الإمبراطورية من التاريخ التركي، بحيث يمتد العمق التاريخي للجيش التركي إلى قرون طويلة، غير أن العمل العسكري المنظم كان في وقت الخلافة العثمانية، ولما كانت الإمبراطورية العثمانية واحدة من أكبر الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ، فقد كان من الطبيعي أن تكتسب مؤسستها العسكرية أهمية خاصة، سوآءا في مرحلة الإمبراطورية العثمانية، ثم بعد ذلك في مرحلة بناء الجمهورية التركية الحديثة، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تتميز بطابع حزبي يرجع في جذوره إلى تاريخ الجماعات القبلية التركية التي عرف عنها الفروسية والتعطش للحروب ومن ثم فإن موارد الدولة كانت موجهة بالأساس إلى الجانب العسكري، وجزء كبير من تطور الدولة وازدهارها أوانهيارها ارتبط بالمؤسسة العسكرية (عقيل،2008،ص35)، وعند تولي السلطان " **محمود الثاني**" الحكم قام بإصلاح الجيش وبناء جيش جديد على أسس جديدة بعد أن تغلغلت إليه الأفكار الليبرالية بفعل الاحتكاك مع الغرب، ومع مجيء السلطان "**عبد الحميد الثاني**" وتوليه الحكم قام هذا الأخير برفع شعار الجامعة الإسلامية كصيغة مضادة لإيديولوجية التحديث، إلا أنه لم يستطع الصمود أمام حزب " الاتحاد والترقي" قيادة مصطفى كمال أتاتورك الذي كان الجيش بقوم بتدعيمه ليدخل الجيش بعد تمرده على السلطان " عبد الحميد الثاني" في الحرب العالمية الأولى كحليف

لألمانيا، لكنه انهزم بسبب ضعفه وفقدانه الميزة التنظيمية، ومن ثم تمت إعادة تأسيس الجيش التركي الحديث في 03 مايو1920 وتولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم وتأسيس الجمهورية التركية(عرفات، http: // ar . mideastyouth .com).

إن التغيير الذي أحدثه "**مصطفى كمال أتاتورك**" ضد الدولة العثمانية بتحويلها من معقل للخلافة الإسلامية إلى دولة علمانية نافرة للدين، كان وراءه الجيش والذي ظل طوال الوقت حاميا له، حتى أصبح مستقرا في الضمير العام أن للجيش دورا مقدساً في الداخل يتمثل في الدفاع عن الجمهورية ضد ما يسمى بالدعوات الانفصالية التي تحاول المساس بالدولة وكذلك من التوجهات الإسلامية، وهوما يعني أن الجيش لم تعد رسالته تقتصر على الدفاع ضد العدوان الخارجي، وتطوير الآلة العسكرية فحسب بل حمل أيضا مسؤولية الدولة من الداخل عبر ضمان استمرار النظام العلماني الذي أصبح نهجا للمجتمع، لا يسمح بالخروج عنه ولا حتى مجرد مناقشته، من خلال ذلك تحولت المؤسسة العسكرية من لاعب أساسي في الحياة السياسية التركية، وأصبحت إحدى المحرمات التي لا يمكن المساس بها أوكما يعتقد البعض دولة داخل دولة(عرفات، نفس المرجع).

بالرغم من أن أتاتورك وضع قيودا على تدخل الجيش في الحياة السياسية، وكان يدعم ويبني تقليدا يقضي بإبعاد الجيش من الحياة السياسية، لكن هذه القيود أصبحت نفسها المصدر الذي يستند إليه الجيش في التدخل باعتباره حامي حمى القيم العلمانية الكمالية التي هي جوهر الديمقراطية في عقول قادته وفي توجه التيار العلماني، إلا أن الخلافات بين الحزب الديمقراطي الحاكم والحزب الجمهوري في الخمسينيات واستدعاء الحكومة للجيش لوقف الحملات الدعائية للحزب الجمهوري وقمع الإضرابات الطلابية التي قامت للمطالبة باحترام الحريات في أواخر الخمسينات أدت إلى إقحام الجيش في العملية السياسية بل وآلت إلى انقلابات عسكرية، حيث قامت المؤسسة العسكرية بأربع انقلابات: الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة، وهي انقلاب " **27 مايو1960**" الذي كان من نتائجه خلع الحكومة المنتخبة وإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي وإعدام ثلاثة منهم، ثم أتى الانقلاب الثاني **1971** واستغل فيه العسكر الظروف السائدة من انتشار للفوضى وعجز الحكومة عن حل المشكلات الأمنية والاقتصادية فتدخل الجيش وأصدر تعديلا دستورية للحد من الحريات في مقابل منح صلاحيات أوسع للعسكريين، أما الانقلاب الثالث هوانقلاب **12** سبتمبر **1980** وهوأكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية من حيث تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان دستور **1982** أكثر الدساتير ترسيخا لدور العسكر في كافة مجالات الحياة، حيث ساد خلال هذه الفترة مناخ سياسي اتسمت ملامحه بخلافات وانشقاقات حزبية طاحنة أثرت على استقرار تركيا، وانتشرت فيها أعمال العنف والإرهاب وحدث صراع بين الطوائف المختلفة، مما دفع قيادة الأركان وقتها إلى إرسال مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لدعوتهم للقيام بواجباتهم، وتضمنت تهديدا بالتدخل العسكري في حالة فشلهم في حل مشكلات الدولة، ولكن لم تتحقق الاستجابة مما نتج عنه قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكري في **12سبتمبر 1980**، وعندها أُعلنت الأحكام العرفية واستمر هذا الانقلاب ثلاث سنوات وهي الأطول قياسا بالانقلابات السابقة، وبعدها وضعت المؤسسة العسكرية دستورًا جديدًا سنة **1982**، تم من خلاله تعزيز وضعية المؤسسة العسكرية

بحيث وصف هذا الدستور بأنه عسكرة الدولة والمجتمع، أما بالنسبة للانقلاب الأخير في **1997** انتهجت المؤسسة العسكرية استراتيجية جديدة ألا وهي التدخل الغير المباشر في شكله المدني، استخدمت فيه جميع أجهزة الدولة الواقعة تحت نفوذها، بموجب دستور **1982** بمختلف أنواعها السياسية والأمنية والإعلامية(**هلال، 1999، ص ص 113،112**)

3. بنية وخصوصية المؤسسة العسكرية التركية

لقد تزايدت أهمية المؤسسة العسكرية التركية، وأصبحت بمثابة سلطة عليا تقع عليها فوق مؤسسات الدولة، ولها خصوصيتها المستمدة من:

1-التنظيم الداخلي المحكم وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها الاستراتيجية بشأن دورها والأهداف العليا للدولة والتجدد من داخلها وليس من خارجها، فضلا عن حرصها على التطهير المستمر لأي عنصر من المراتب الدنيا والوسطى التي قد تكون لها رؤية مغايرة(سمير، **http: // fekr- online .com/ index- php/ article**)، كما تتمتع المؤسسة العسكرية التركية بوضع خاص، إذ أن جميع الدول تكون فيها رئاسة الأركان العامة للجيش مرتبطة بوزارة الدفاع، غير أن المؤسسة العسكرية التركية التي يرأسها رئيس الأركان لا ترتبط بوزارة الدفاع بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط، حيث يعين رئيس الجمهورية رئيس الأركان العامة بناءً على اقتراح رئيس الوزراء وهومسؤول أمام هذا الأخير، ومجلس الوزراء مسؤول أمام الجمعية الوطنية بشأن الأمن القومي، وإعداد القوات المسلحة للحرب والدفاع، وعلى رئيس الوزراء أن يلتزم في اقتراح تعيين رئيس الأركان العامة بما تختاره المؤسسة العسكرية نفسها مسبقا(**معوض، 1998، ص150**)، ويكون قادة القوات الرئيسية للجيش (البرية، البحرية، الجوية) مسؤولين مباشرين أمام رئيس الأركان، وتنظم إلى هذه القوات صنوف أخرى مثل:

قوات الجندرمة، وقوات الحرس الشواطئ من قوات الأمن الداخلي من أجل حفظ على السلام الداخلي.

أما بالنسبة للقوات البرية فهي تتألف من أربعة جيوش ولها أربع قيادات وتتوزع على الشكل التالي:

1- الجيش الأول في منطقة مرمرة.
2- الجيش الثاني في جنوبي شرقي تركيا.
3- الجيش الثالث في شمالي تركيا.
4- الجيش الرابع ويسمى جيش " إيجه" في المنطقة الإيجيه.

وقد تم تقسيم البلاد إلى أربع مناطق عسكرية اعتمادا على العناصر الاستراتيجية من حيث التضاريس، التموين، الاتصالات والخطر الخارجي المحتل، وأوكلت مهمة الدفاع عن هذه القطاعات إلى الجيوش الأربع والتي يصبح أول ثلاثة منها تحت قيادة الناتو**NATO** حال إعلان منظمة حلف شمالي الأطلسي الإنذار(**عقيل، مرجع سابق، ص150**)، وبحكم الواقع يمكن اعتبار القوات المسلحة عامل معقد طالما أُسيئ فهم ثقله في الحياة التركية، إنهم حماة الخط

الكمالي، ومن جهة أخرى نجد في نفسية العسكري تعقيدات ترتبت على كون العديد منهم قضوا فترات طويلة في الغرب بسبب عضوية تركيا في حلف الشمال الأطلسي فهم يتكلمون اللغات الأجنبية ويؤدون أعمال عالية من التنظيم والاحتراف، إلا أنهم من جهة أخرى يعانون شأنهم شأن الطبقة المتوسطة من الآثار السيئة التي يمر بها الاقتصاد عندما يكون في أزمة، والأمر أكثر أهمية أن هؤلاء العسكريين منتشرين في كل مكان على امتداد البلاد، وهم أكثر التصاقا بالأرض من غيرهم.

2- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي **1982**م، ولعل هذا ما يفسر بشكل غير مباشر منحها حق التدخل لحماية الأمن القومي التركي خارجيا وداخليا، ولهذا لا يعتبر أقطابها أي تدخل عسكري انقلابا بل تدخلا دستوريا.

3- قامت أسس بناء استراتيجية الجيش على قواعد المنظومة الغربية، وأدت ارتباطات تركيا العسكرية مثل: انضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي ودخولها في تحالف مع إسرائيل إلى تحديث القوة العسكرية وأيضا البنية التحتية للدولة على وجه العموم، وينعكس ذلك في الوقت الحالي ليس فقط على قوة الأداة العسكرية وكفاءتها، وإنما أيضا على قدرة تركيا العالية في التصنيع والإنتاج الحربي، مع اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام **1985** على تطهير القدرات العسكرية للبلاد، وتحديثها من خلال تبني برنامج " الصناعات الدفاعية"، فضلا عن ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة بحيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية(اوغلو، **2011**، ص**48**).

4. الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية التركية

لقد ظل دور المؤسسة العسكرية التركية إلى فترات طويلة من الأمور المسكوت عنها، خاصة في ظل استغلال هذه المؤسسة للسلطات المخولة لها عقب الانقلاب العسكري لتحصين وضعها الاقتصادي والمالي بمواد دستورية، حيث نص دستور **1971**على أن الإنفاق العسكري والأصول والممتلكات المملوكة لتلك المؤسسة لا تخضع لأي رقابة، وعلى الرغم من أن هذا المبدأ تم إلغاؤه عام **2003** في سياق محاولات الحكومة التركية لإحداث تعديلات دستورية من شأنها تحقيق التوافق المطلوب مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، فإنه في الواقع العملي لا تزال اقتصادات الجيش التركي محصنة إلى حد كبير من الإشراف والرقابة.

1.4 المجالات الاقتصادية للعسكر

تمارس المؤسسة العسكرية دورها في الاقتصاد التركي عبر ثلاث قنوات:

أ- الإنفاق العسكري: حيث يعد من أهم بنود الموازنة العامة، والذي يلتهم جزءً كبيرا من الإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من خفض الإنفاق الموجه لبنود شديدة الأهمية كالتعليم والصحة في فترات الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد التركي، فإن وضع الإنفاق العسكري في الموازنة العامة لم يتأثر، وقد شكل هذا الإنفاق ما يقرب من **14**% من إجمالي الإنفاق الحكومي في الفترة (**1998- 2008**) والجديد بالذكر أنه في عام **1986** تم إنشاء صندوق

لـدعم الصـناعات الدفاعيـة الوطنيـة والـذي قـدر دخلـه بمـا يقـارب **2.5** مليـار سـنويا، وهومـا فـاق الميزانيـة المخصصـة لعشر من الوزارات التركية مجتمعة في عام **2007**(**معوض، مرجع سابق، ص118**).

ب- صـندوق القـوات المسـلحة للضـباط المتقاعـدين: أنشـئ في عـام **1961** عقـب الانقـلاب العسـكري الأول، وكـان هدفـه وقتئـذ تـوفير منـافع اقتصـادية ومسـاعدات اجتماعيـة لأفـراد الجـيش التركـي إلا أنـه وبخـلاف أهدافـه المعلنـة أصـبح يمثـل تكـتلا اقتصـاديا كبـيرا، امتـد ليشـمل أغلـب الأنشـطة الاقتصـادية والاسـتثمارية حيـث تغلغـل في الصـناعات البترولية، والسـيارات والحديـد والصـلب والاسمنـت والصـناعات الغذائيـة والسـياحة والبنـوك وغيرهـا مـن الصـناعات، وقـد اسـتطاع الصـندوق منـذ إنشـائه أن يحقـق اسـتفادة قصـوى في السياسـيات الاقتصـادية السـائدة، ففـي ظـل سياسـة " التصـنيع مـن أجـل الإحـلال محـل الـواردات" والـتي سـادت في الفـترة(**1960- 1980**)، تمكـن الصـندوق مـن تحقيـق أربـاح طائلـة عـبر الاسـتثمار في الصـناعات الـتي قـررت الدولـة فـرض الحمايـة عليهـا مثـل: السـيارات والحديـد الصـلب، حيـث قامـت الدولـة برفـع الجمـارك علـى السـلع المسـتوردة مـن هـذه الصـناعات وفي بعـض الأحيـان منعـت الاسـتيراد كليـة، بالإضـافة إلى تقـديم الإعفـاءات الضـريبية والـدعم المـالي لمنتجـي تلـك السـلع، ومـع اتجـاه تركيـا الليبراليـة الاقتصـادية وقيامهـا بتنفيـذ خطـة الإصـلاح الاقتصـادي المقدمـة مـن صـندوق النقـد الـدولي، والـتي فرضـت خصخصـة الكثـير مـن الشـركات العامـة، وقـد نجـح الصـندوق في تحقيـق أربـاح هائلـة مـن خـلال شـرائه للكثـير مـن الشـركات العامـة كالسـيارات والحديـد الصـلب، مسـتغلا في ذلـك النزعـة القوميـة السـائدة في تلـك الفـترة والـتي طالبـت رأس المـال التركـي بـالتحرك لإنقـاذ الشـركات التركيـة خاصـة ذات الأهميـة الاسـتراتيجية منهـا مـن الوقـوع في بـراثن رأس المـال الأجنـبي، وتعامـل الشـركات التابعـة لهـذا الكيـان معاملـة الشـركات المملوكـة للدولـة مـن حيـث الامتيـازات الـتي تحصـل عليهـا سـواء في صـورة إعفـاءات ضـريبية أودعـم مـالي، كـل ذلـك كـان مـن شـأنه جعـل هـذا التكتـل الاقتصـادي واحـدا مـن أكـبر ثلاثـة تكـتلات اقتصـادية في تركيـا علـى مـدى العقـد المنصـرم، ففـي عـام **2008** أصـبح هـذا الصـندوق يمتلـك أسـهما في **50** شـركة (يمتلـك نصـيب الأسـد مـن الحصـة في كثـير مـن الصـناعات المهمـة مثـل صـناعة الإسمنـت، السـيارات والحديـد والصـلب ممـا يعـني ذلـك سـيطرة المؤسسـة علـى أسـهم **46** شـركة منهـا) وقـد نجـح الصـندوق في تحقيـق وضـع حـد للمؤسسة العسكرية على كثير من مفاصل الحياة الاقتصادية في تركيا.

ج- الصـناعات العسـكرية: ترجـع الرغبـة في إنشـاء صـناعة عسـكرية تركيـة إلى بـدايات الجمهوريـة التركيـة إلى عشـرينيات القـرن الماضـي، إلا أن بدايـة تحقيـق خطـوات جـادة نحوتحقيقهـا لم تتـأت إلا عقـب الغزوالتركـي لقـبرص في عـام **1974**م، ومـا تبعـه مـن إعـلان حضـر تصـدير الأسـلحة لتركيـا، ومنـذ ذلـك الحـين تم توجيـه مليـارات الـدولارات للاسـتثمار في الصـناعات الحربيـة، ممـا أسـهم في وصـول معـدل الاكتفـاء الـذاتي مـن الأسـلحة إلى **25** % في عـام **2003**، ثم ارتفـع ليصـل إلى **37.65** % في عـام **2006** واسـتمر في الارتفـاع حـتى بلـغ **44.2**% في عـام **2008**(مهيـار، **http: // www. siyasssa. Eg/ news content**)

وفي سبيل تحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي تم السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في الصناعات العسكرية، ونتيجة للأرباح الكبيرة المتولدة في هذا القطاع، فضلت كثير من الشركات الخاصة الاستثمار فيه بدلا عن الاستثمار في قطاعات أخرى لا تقل عنه أهمية ولكنها لا تضاهيه في معدلات ربحية.

وقد كشفت التقارير والمعطيات الحكومية أن نسبة ميزانية الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى **1.71**% خلال عام **2014**، بعد أن كان **3.45**% خلال عام **2002**، لكن الإنفاق العسكري ارتفع خلال المدة نفسها أربعة أضعاف، ليرتفع إلى **29** مليار و**475** مليون ليرة تركية خلال **2014**، بعد أن كان **12** مليار و**108** ملايين ليرة تركية في عام **2002**.

وأوضحت التقارير أن الميزانية العسكرية التركية سجلت خلال عام **2013** إنفاق بنحو **470** ليرة تركية على الفرد الواحد، كما بلغت إجمالي واردات تركيا العسكرية خلال عام **2013** نحو مليار و**327**مليون دولار، بينما سجلت صادراتها مليار و**391** مليون دولار، وبحسب معطيات معهد دراسات السلام الدولي بستوكهولم، فإن تركيا حلت في المركز **14** عالميا خلال عام **2013**، من حيث إنفاقها العسكري(**بخدومة، 2014، ص140**).

2.4 إشكاليات تدخل العسكر في الاقتصاد

يطرح وجود المؤسسة العسكرية بتلك الصورة المكثفة في الاقتصاد التركي إشكاليتين أساسيتين:

الإشكالية الأولى: ترتبط بمدى إمكانية استغلال المؤسسة العسكرية لإمكاناتها الاقتصادية لتكوين ظهير مالي يمكنها من الضغط على القوى المدنية الحاكمة لتمرير ما تريده من قرارات قد ترى فيها تحقيقا لمصلحتها، أوالتدخل في العملية الانتخابية منذ البداية عن طريق دعم مرشحين بعينهم ماديا للحيلولة دون وصول أي من معارضي توغل المؤسسة العسكرية إلى السلطة، وبالتالي تستمر الحلقة المفرغة التي تقود في كل مرة إلى الإبقاء على العسكر في وضع مميز في الحياة العامة التركية، سواءً على الصعيد السياسي، أوعلى الصعيد الاقتصادي.

الإشكالية الثانية: وتتعلق بمدى تأثير التوغل الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في هيكل الاقتصاد القومي نفسه، وفي كفاءة عمل آليات السوق به، فقد ارتبطت الأرباح الطائلة المتحققة في قطاع الصناعات الحربية بإعادة توجيه الاستثمارات من قطاعات أخرى إليه، وعلى الرغم من أهمية هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الصناعات الحربية، فإن التوسع المبالغ في الإنفاق على صناعة التسلح غالبا ما يأتي بتأثير سلبي في الاقتصاد سواء من خلال نقص الموارد المتاحة لقطاعات أخرى لا تقل أهمية عنه، أومن خلال تعميق مشكلة البطالة، حيث أن قدرة هذا القطاع على توليد فرص العمل أقل كثير من قطاعات أخرى كالتعليم والصحة وغيرها.

فعلى الرغم من كل تلك المليارات الموجهة لقطاع الصناعات الحربية إلا أنها لم تتعدى القوى العاملة به **17841** عاملا، كما تسببت الامتيازات التي تحصل عليها الشركات التابعة للمؤسسة العسكرية، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أودعم من الدولة في إحداث اختلالات في السوق نظرا لما ينتج عنها من خلق جومن المنافسة غير العادلة لا تستطيع كثير من الشركات الأخرى مجاراتها بسببه.

لذلك فإن قرب المؤسسة العسكرية من دوائر السلطة كثيرا ما يخل بإحدى القواعد الذهبية لاقتصاديات السوق، بمعنى أن المؤسسة العسكرية قد تستطيع أن تحصل على معلومات مسبقة عن القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها، ليأتي أيضا تعيين ضباط الجيش المتقاعدين كمستشارين للشركات الكبرى، ليضرب بعرض الحائط بمعايير الكفاءة، نظرا لضعف خبراتهم بالأمور الاقتصادية، وعلى ذلك فإنه على الرغم من أهمية دور المؤسسة العسكرية التركية في حماية الجمهورية من الأقطار الخارجية، إلا أن امتداد هذا الدور للقيام بأنشطة اقتصادية أوسياسية من شأنه الإضرار بهيكل الاقتصاد القومي، وإحداث اختلالات في السوق وهذا ما يمثل تهديدا لمدنية الدولة في كثير من الأحيان(جريدة الزمان التركية، **www. Zamanarbic. Com**)

5. المشهد التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

تعرضت تركيا نتيجة سياسات " بولنت أجاويد"، رئيس الحكومة الائتلافية(**1999– 2002**) إلى أزمات سياسية واقتصادية بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء، وكادت أن تؤدي بتركيا إلى الهاوية، وتمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف منها: رفض رئيس الجمهورية " أحمد نجدت سيزر"، الذي أصبح رئيسا لتركيا في ماي **2000** التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية، ورفضه التوقيع على قرار من الحكومة يقضي بفصل مئات الموظفين المدنيين بذريعة اتهامهم بالانتماء إلى جماعات أصولية وأخرى انفصالية، واشتدت الأزمة السياسية بين مؤسستي الحكم، فكانت الرئاسة مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام والسماح بالبث باللغة الكردية لتصبح أكثر اتساقا مع معايير الاتحاد الأوروبي، في حين رفض طيف من الائتلاف الحكومي، وهوحزب الحركة القومية تلك التعديلات، يضاف إلى هذه المواقف أن آليات النظام الديمقراطي ومؤسساته لم تعد تعمل كما ينبغي، حيث أصبح البرلمان– بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية– كيانا جامدا يقدم الدليل على الفشل في إيجاد حلول لأزمات المجتمع.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد توالت الأزمات الاقتصادية على تركيا إذ رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاث بنوك حكومية، وأصدر مرسوما رئاسيا في **16فيفري 2001** يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك، وقد رافق انهيار الأسواق المالية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعات لتصل إلى **76**%، الأمر الذي دعا البنك المركزي التركي إلى ضخ خمسة مليارات من الدولارات بالأسواق في مدة أربع ساعات فقط، وخسر مؤشر بورصة إسطنبول **14**% من قيمته في يوم واحد(مهيار، مرجع سابق)، أما الوجه الآخر من الأزمة الاقتصادية فتمثل في القروض التي كانت تمنحها بنوك الحكومة لمشروعات على أساس الانتماء السياسي لأصحابها وليس على أساس الاستحقاق والجدوى المدعومة بالمستندات، ومن دون شك فقد ألقت الأحوال الاقتصادية المتدهورة والسياسية المتهافتة ظلالها على المجتمع ،مما دعا شريك الائتلاف "دولت بهشلي"– زعيم الحركة القومية– إلى المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة، داعياً الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى عقد جلسة استثنائية للنظر في مقترحها، واجتمع البرلمان في سبتمبر **2002** ليقرر موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في الثالث من نوفمبر **2002**، وقد وصل الأمر بتركيا في ظل تلك الأزمات إلى أن عدة دراسات وندوات غربية

وأميركية أكدت أن تركيا باتت على مفترق الطرق، فإما أن تنهار وتتفتت، وإما أن تتجدد من خلال تبني فكرة التغيير الجذري(حسن، 2006، ص ص105-106)

6. الدور الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية

تعتبر الأزمة الاقتصادية سنة 2001 أكبر أزمة مالية عاشتها تركيا منذ عقود طويلة، وظهرت ملامح هذه الأزمة في اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة، وارتفاع معدلات العجز إضافة إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية، ولم تستطع حكومة رئيس الوزراء "بولند أجاويد" آنذاك تجاوز الأزمة بل ساهمت السياسات التي اتبعها في تفاقم حِدَّتها، في هذه الفترة مرَّ الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع السنوات الواقعة في الفترة الممتدة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001، والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، ومع مجيء حزب العدالة والتنمية بدأت عجلة التغير نحوالأفضل في الدوران(سليمان، http// www. Alsar Ws/ indx. cfm? method= Rome.com).

لقد اتجهت حكومة حزب العدالة والتنمية نحومحاربة الفساد وخاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، ولعل تحويل"تانسوتشيللر ومسعود يلماظ"- وهما رؤساء الوزراء السابقين- إلى التحقيق يؤكد هذا التوجه نحوالإصلاح، كما خفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى، كما أصدرت قانون يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب البنوك الحكومية والخاصة، كما اهتمت حكومة حزب العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي وقد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي في السنوات الثماني الأخيرة تمثلت في الآتي:

1- كان الاقتصاد التركي في سنة 2002 يقبع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى للحكومة الحالية في المرتبة السادس عشر على مستوى العالم، فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين G20.

2- أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوربا.

3- ارتفع الدخل القومي لتركيا من 220 مليار دولار إلى 618 مليار دولار عام 2009.

4- كان الدخل الفردي 3500 دولار في سنة 2002، وارتفع هذا المقدار إلى 8590 دولار في عام 2009.

5- كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى 23.5 مليار دولار سنة 2002، وانخفض هذا الرقم إلى 6.8 مليار دولار عام 2009.

6- أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية(خولي، 2011، ص13).

7- انخفضت نسبة التضخم السنوي من متوسط ثلاثين في المئة سنة 2002، إلى أرقام أحادية في السنوات الأولى من عهد الحكومة الحالية.

8- كانت صادرات تركيا 36 مليار دولار سنة 2002 فارتفعت إلى 102 مليار دولار في نهاية عام 2009.

9-تأتي شركات المقاولات التركية حاليا في المرتبة الثانية على مستوى العالم (بعد الشركات الصينية)، حيث ارتفعت قيمة أعمالها إلى **23.6** مليار دولار عام **2009** وكانت قيمتها **1.5** مليار دولار في سنة **2002.**

10-ارتفعت أجور الموظفين والعاملين بنسبة **1.88** ما بين **2002** و**2009** أي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم.

11-زاد احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي ووصل إلى **70.1** مليار دولار عام **2009**، وكانت قيمة الاحتياطي **36.8** مليار دولار سنة **2002.**

12- بلغت نسبة النموفي الاقتصاد التركي **6.1** في المئة ما بين السنوات **2002** – **2009.**

13-ارتفعت قيمة القروض المقدمة لأصحاب العمل من **154مليون** ليرة سنة **2002** إلى **3.3** مليار ليرة عام **2008.**

14- كانت البنوك الحكومية تعلن عن خسارتها في نهاية كل سنة، ولكنها بدأت تكسب أرباحا في عهد الحكومة الحالية وعلى سبيل المثال: أعلن بنك الزراعة في نهاية **2009** أن أرباحه وصلت إلى **3.511** مليار ليرة.

وبذلك انتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من " نادي الدول المستقبلة" للمعونات الخارجية إلى " الدول المانحة" وهي الدولة الشرق الأوسطية غير النفطية الأولى التي حققت هذا الإنجاز التاريخي(**حمامي، 2007، ص21**)

7. المؤسسة العسكرية التركية وحزب العدالة والتنمية بين التأثير والتأثر

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام **2002** هدفت حكوماته إلى تقليص سلطة الجيش في الحياة السياسية من خلال إجراء تغيرات قانونية ومؤسسية، وكان بدايتها إصلاحات الاتحاد الأوروبي والتي أفقدت الجيش آلياته الرسمية من خلال إعادة بناء مجلس الأمن القومي الذي كان يسيطر عليه العسكر إلى مجلس مدني رأيه استشاري وأمينه العام مدني وفقا للتعديلات الدستورية **2004** هذا من جهة، ومن جهة أخرى ونتيجة لمحاكمات أرغنكون والمطرقة فقد ضباط الجيش مصداقيتهم بسبب اتهامهم بالتخطيط للانقلاب على الحكومة وأيضا فقدت آلياتها الغير رسمية مثل الخطب العامة(ايشلر، **www. Mex. Com.go/ activeities/ lecture.**)

إن المناخ السياسي الجديد الذي عزز فيه الحزب الحاكم قواه من خلال فوزه في ثلاثة انتخابات متتالية، أوضح الجيش بأنه لا يمكنه الحفاظ على القوة التي تمتع بها طوال الفترة السابقة، عندما استغل ضعف الساسة المدنيين، خسر الجيش مؤخرا سلطته المؤسسية من خلال التعديلات الدستورية لعام **2010**، التي حدت من اختصاص المحاكم العسكرية وألغت حق الجيش في القيام بعمليات أمنية داخلية من دون الحصول على موافقة من السلطات المدنية والإشراف المدني على النفقات العسكرية، بالإضافة إلى ذلك عدلت الحكومة مؤخرا المادة **35** من قانون الخدمة الداخلية التي تمنح القوات المسلحة الحق في التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية (الإرهاب)، وبالتالي فقد مرت العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية بمراحل منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام **2002.**

1.7 المرحلة الأولى: من الصراع على السلطة إلى الصراع المفتوح (2002–2007):

بمجرد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر **2002**، اتبع كل من الجيش والحكومة سياسات حذرة تجاه بعضهما، ومع أن الجيش امتنع عن انتقاد الحكومة في البداية إلا أنه لم يستمر أمام العديد من سياسات حزب العدالة والتنمية، فاستخدم الجيش خطب لبعض كبار أعضائه للتدخل في سياسات الحكومة، بمجرد أن وصل الحزب إلى السلطة كان هدفه أنتحصل تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص من أجل تلبية المتطلبات السياسية لمعايير كوبنهاغن، عمل الحزب على إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات المدنية – العسكرية، وتحقيقا لهذه الغاية قام بإجراء تعديلات دستورية وحزم إصلاحية، كما قلصت حكومة حزب العدالة والتنمية من الصلاحيات المؤسسية للجيش وألغت سلطات الأمين العام الواسعة، وألغت وصول إلى المجلس إلى الهيئات المدنية ووضعت ميزانيته تحت سيطرة رئيس الوزارة، وعلاوة على ذلك أُبعد الممثلون العسكريون من المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، كما أدى إلغاء محاكم أمن الدولة إلى تقليص سلطات المؤسسة العسكرية التي حاكمت المدنيين أمام محاكم عسكرية.

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بنهاية عام **2002** وأوائل عام **2003** أصدرت المؤسسة العسكرية تصريحات متعددة تعارض قرار الحكومة المؤيد لخطة الأمين العام " كوفي عنان" الخاص بإعادة هيكلة قبرص في إطار دولتين متحدتين، ومع ذلك في يناير **2004** قبلت المؤسسة العسكرية بخطة عنان عندما تغيرت القيادة في قبرص لكن المؤسسة العسكرية عرقلت مبادرة أخرى أطلقتها الحكومة لبدء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإقليمية الكردية (حكومة إقليم كردستان) في شمال العراق، في عام **2007** تراجعت الحكومة عندما أبدى الجيش ورئيس هيئة الأركان العامة الجديد "يشار بويوك أنيت" معارضتهم للمفاوضات(دسيدر، **2010**، ص **47**).

حولت تدخلات الجيش في السياسة الداخلية والخارجية الصراع على السلطة مع حزب العدالة والتنمية إلى صراع مفتوح، فبعد أن حصل الحزب على **46.7**% من الأصوات في الانتخابات العامة في يوليو**2007** حيث شعر الحزب بقوة كبيرة لبسط نفوذه وسلطته على الشؤون السياسية وممارسة ضغوط على الجيش، لكن كان أحد الأسباب الرئيسية للصراع بين الطرفين هوفتور حزب العدالة والتنمية تجاه إصلاحات الإتحاد الأوروبي في أعقاب بدء مفاوضات الانضمام في 3 أكتوبر **2005**، فكان أهم صراع بين الطرفين عندما قامت الحكومة بترشيح عضوبارز في الحزب ثم وزير الخارجية عبد الله غول لخوض الانتخابات في عام **2007**، ولقي ذلك غضب شديد من الجيش ولكنه لم يمتلك أي أدوات رسمية للتدخل في النهاية، جاء النجاح في الانتخابات في يوليو**2007**، وأصبح غول رئيسا للجمهورية وكانت مذكرة الجيش الإلكترونية في **27** أفريل نقطة تحول في العلاقات المدنية العسكرية التركية لصالح المدنيين على حساب الجيش، ومنذ ذلك الحين تم إخضاع الجيش لأوامر المدنيين(ورغي، **1996**، ص ص**64–65**).

2.7 المرحلة الثانية: الجيش تحت تبعية المدنيين (2007– 2013)

انتقل الجيش إلى فترة من الاحتجاج الهادئ بدلا من الصراع المفتوح مع حكومة حزب العدالة والتنمية، ويعود التراجع الكبير في دور الجيش في كل من السياسة الداخلية والخارجية وتبعيته للمدنيين إلى عدة عوامل مختلفة كان أولها:

محاكمات أرغنكون والمطرقة والتي أُدين فيها ضباط الجيش وحكم عليهم بالسجن لتخطيطهم لنشر الفوضى في تركيا، وتبرير القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى هذه الحكومات بدأ الجيش يفقد مصداقيته نتيجة التحقيقات والمحاكمات في انقلابات **1980** و**1997**، وما تم الكشف عنه من مختلف انتهاكات حقوق الإنسان.

ثانيا: عزز حزب العدالة والتنمية من قوته السياسية بعد نجاحاته الانتخابية في الأعوام **2007** و**2011** وحصوله على نسبة **46.7**% و**49.8**% من الأصوات على التوالي، وهوما أتاح للحزب مجالات أكبر لتحدي الجيش وممارسة كامل سلطته في القضايا المحلية والدولية.

ثالثا: فقدان الجيش للصلاحيات المؤسسية الأخرى من خلال التعديلات الدستورية **2010** الإضافية أجبره على التزام الصمت بشأن القضايا السياسية المختلفة في **2007**، كما مرر البرلمان التركي في فيفري **2014** تعديلات جديدة والتي سمحت برفع دعوى قضائية ضد الجنرالات القدامى ومحاكمات في قضايا الفساد، وإلغاء محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وكانت من أكثر الأشياء الصادمة بالنسبة للجيش التركي عندما حُكم على العشرات من ضباط الجيش من بينهم رئيس الأركان العامة وعدد من قادة الجيش بالسجن لفترات طويلة لمحاولاتهم التخطيط للانقلاب(**النعيمي، 2011، ص ص404–405**)، ومن أبرز محاكمات الانقلاب، انقلاب **1980** في أفريل **2012** ومع أنه بدا أن الجيش التركي حصل على دعم شعبي عند القيام بكل انقلاب إلا أنه فقد الكثير من المصداقية والثقة لانتهاكه الحقوق السياسية والحريات المدنية، وفي **2010** تم تنفيذ قانون ديوان المحاسبة لزيادة الرقابة المدنية على النفقات العسكرية، وفي **2012** تم سن قانون آخر أُعطي للبرلمان حق الموافقة على نشر تقارير ديوان المحاسبة المتعلقة بالمؤسسات الأمنية والدفاعية وإدخال المدنيين في رسم وتخطيط سياسات الأمن الوطني، كما ظهرت سياسات أخرى استهدفت إخضاع الجيش للرقابة المدنية في **2013** منها تعديل قانون الخدمة العسكرية الداخلية، وفي ظل التطورات الجوهرية التي حدثت مؤخرا ظهرت بعض القضايا التي لم تكن موضع نقاش من قبل، منها دور الجيش التركي في الحياة السياسية، وبالتالي لم يعد الجيش يتدخل نهائيا في الحياة السياسية وما شهدته تركيا مؤخرا من أزمات واضطرابات سياسية سواءً تعلق الأمر بأحداث التقسيم أوالاحتجاجات ضد أردوغان، أوأزمة الفساد الأخيرة، أوالأزمة مع الكيان الموازي –حركة فتح الله كولن– لم يعلق الجيش بأي تصريحات متبني بذلك الموقف الحيادي(**صديقي، 2012، ص ص16–17**)

3.7 المرحلة الثالثة: مرحلة انتهاء الانقلابات العسكرية وتبني استراتيجية السيطرة المدنية (2013 – 2016):

إن محاولة الانقلاب الأخيرة على حكومة العدالة والتنمية في تركيا، سلطت الضوء على دور المؤسسة العسكرية في تركيا وعلاقتها بالسلطة، خاصة وأن محاولة الانقلاب الذي حدث في **15** جويلية **2016** جاءت في ظروف استثنائية فداخليا تصاعدت وتيرة المعارك ضد معاقل حزب العمال الكردستاني، وإقليميا تشهد المنطقة حربا دولية ضد تنظيم " **داعش**"، إضافة إلى الجدل الذي أُثير حول إدارة أردوغان للحكم، وإبعاد رفاقه عن الحزب والسلطة، من جهته يرى المحامي الكردي، والمتابع للشأن التركي " **خليل أصلان**" أن أردوغان بتوجهاته الدينية تعتبره مؤسسة الجيش تهديدا لعلمانية البلاد، التي لم يعد الجيش من أهم حماتها، إضافة إلى أدائه السياسي بشأن الأحداث في المنطقة، والشكوك المثارة حول علاقته بداعش(**ورغي، مرجع سابق، ص82**).

إن محاولة الانقلاب الأخيرة كانت حقيقية شارك بها كبار قادة الجيش التركي ومن مختلف التشكيلات، إلا أن محاولة الجيش باءت بالفشل، فعدم وجود منابر إعلامية متعاونة مع الانقلابيين، واستمرار المؤسسات الإعلامية في عملها بشكل معتاد، مكن أردوغان من مخاطبة الشارع وبالتالي تعبئتهم للخروج للتظاهر ضد الانقلابيين، بالإضافة إلى سيطرته على بعض الأجهزة ذات الأدوار المهمة مثل الأجهزة الأمنية وخاصة جهاز الاستخبارات " **ميت**"، وقوات المهام الخاصة وجهاز مكافحة الإرهاب، إضافة إلى ولاء رئيس هيئة أركان الجيش " خلوصي آكار"، إذاً هي كلها أسباب تضافرت لتعلن القطيعة مع حكم العسكر وهويشكل نقطة اللارجوع، فالانقلاب أفشله الشعب التركي والمجتمع المدني بمكوناته وكذلك الأحزاب السياسية، وبالتالي فهذه المعطيات تؤكد لنا أن المجتمع التركي بمواطنيه ونخبه السياسية يرفض العودة لحكم الجيش، فلقد اقتنعت النخب التركية سواءً كانت حاكمة أومعارضة أن تركيا تمر بمرحلة صعبة، ولهذا فإن فشل الانقلاب سيكون بمثابة دافع نحوبناء توافق وطني داخلي مع مختلف الفواعل السياسية والاجتماعية ولاسيما أحزاب المعارضة بحيث سيستثمر أردوغان في موقفها الرافض للانقلاب، وسيمنحها بعض التنازلات والمكاسب بهدف تعزيز الاستقرار، واستكمال مشروع الانبعاث الحضاري بهدف بناء القوة التُركِية.

8. خاتمة

استطاعت المؤسسة العسكرية التركية بفعل الانقلابات العسكرية أن تحفظ لها مكانة أساسية في العملية السياسية إذ مكنتها الدساتير المتعاقبة عن الانقلابات من أن تلعب دور المراقب والمهين على جل التفاعلات السياسية داخل تركيا لاسيما منها السيطرة على عملية صنع القرار، حيث استمر الحال الى غاية سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة في **2002** وبالتالي تناقص سيطرة الجيش واستبداده العسكري ، ولاريب أن التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء **12** سبتمبر **2010** كانت بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا، حيث شلت قدراته على التدخل في الحياة السياسية، وجردته من الحصانة القضائية ،فأصبح بالإمكان

محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية، ، لكن رغم هذا لم تبقى المؤسسة العسكرية التركية تلعب دور المتفرج بل استمرت في محاولة استعادة مكانتها في الحياة السياسية وهذا ما كان يهدف اليه الانقلاب الفاشل الأخير ، والذي وضع تركيا اما رهانات وتحديات اكبر سواء على الصعيد الداخلي أوالإقليمي وحتى الدولي.

9. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**
- عقيل، سعيد محفوظ، (2008)، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة. ط1؛ الدوحة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- هلال، رضا، (1999)، تركيا من اتاتورك الى اربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، القاهرة، دار الشروق
- معوض، جلال عبد الله، (1998)، صناعة القرار في تركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أوغلو، أحمد داوود، (2011)، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (ترجمة، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، ط2؛ الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- معمر، خولي، (2011)، الإصلاح الداخلي في تركيا، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- دسيدر، فرها، (2010)، " العثمانية الجديدة، السياسة التركية الجديدة وموقف العالم العربي منها، عمان، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات الدولية.
- ورغي، جلال، (1996)، الحركة الإسلامية التركية، (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي). ط1؛ بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.
- نوري النعيمي، أحمد، (2011)، النظام السياسي التركي، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- عبد الجليل، طارق، (2012)، الساسة والعسكر في تركيا واقع العلاقة ومآلها، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- حسن، ياسر أحمد ، (2006)، تركيا: البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- **الأطروحات:**
- بخدومة، محمد نبيل، (2014)، العلاقات المدنية – العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي التركي 2002-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- **المقالات:**
- صدقي، بكر، (2012)، من دولة الجيش إلى دولة الشعب (تركيا ثورة بلا ثورة)، مجلة آفاق المستقبل، العدد 12.
- حمامي، هشام، (2007)، تركيا الجديدة- وجهات نظر-، العدد 105.
- **مواقع الانترنيت:**
- أمر الله إيشلر، (2018)، التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة، **http:// WWW. Mex. Com.go/ activeities/ lecture. htmL**
- عمر سمير، (2019)، المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي في تركيا 1981- 2011/**index- php/ ،// fekr- online .com/ article**
- هند مهيار، (2017)، نفوذ بلا رقابة: دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد التركي.مجلة السياسة الدولية **http: // WWW . siyasssa. Eg/ news content.**

- جريدة الزمان التركية، (2019)، تركيا: زيادة الإنفاق العسكري 400% (2014) **WWW. Zamanarbic. Com.**
- محمد سليمان، (2016)، تجربة حزب العدالة والتنمية التركي " شهادة التمييز والإبداع"، **http// WWW. Alsar. Ws/ indx. cfm ? method= Rome.com**
- محمود عرفات، (2019)، صقور الجنرال الأشقر قصة الجيش التركي في تسعين عاما
- **ar. mideastyouth .com/** ?p= 1542